الميزان التجاري للبلدان العربية - البرازيل

قسم الإستخبارات التسويقية

يناير – مايو 2020

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

إجمالي الصادرات

1.819,09
مليون دولار أمريكي

(-33,5%)

الدول الرئيسية:

المملكة العربية السعودية (631 مليون دولار أمريكي)،
المغرب (407 مليون دولار أمريكي)،
الجزائر (290 مليون دولار أمريكي)

السلع الرئيسية:

الأسمدة (778 مليون دولار أمريكي)،
الوقود المعدني (690 مليون دولار أمريكي)،
الملح والكبريت والأتربة والأحجار والكلس والإسمنت (66,2 مليون دولار أمريكي).

الدول الرئيسية من حيث نمو صادراتها إلى البرازيل (إجمالي الصادرات، نسبة التغيير، والسلع المسؤولة عن هذا النمو)

قطر (186 مليون دولار أمريكي | + 197%)
الأسمدة (168 مليون دولار | + 214%)
المغرب (407 مليون دولار أمريكي | + 40,4%)
الأسمدة (308,5 مليون دولار | + 68,4%)
الأردن (19 مليون دولار أمريكي | + 1.708%)
الأسمدة (10 مليون دولار | + 3.302%)

الدول الرئيسية:

المملكة العربية السعودية (781 مليون دولار أمريكي،
الإمارات العربية المتحدة (734 مليون دولار أمريكي)،
مصر (485 مليون دولار أمريكي)

السلع الرئيسية:

لحوم الدجاج (904 مليون دولار أمريكي)،
السكر (899,7 مليون دولار أمريكي)،
خام الحديد (560 مليون دولار أمريكي).

إجمالي الواردات

4.267,57
مليون دولار أمريكي

(-13,57%)

الدول الرئيسية من حيث نمو وارداتها من البرازيل (إجمالي الواردات، ونسبة التغيير، والسلع المسؤولة عن هذا النمو)

العراق (215 مليون دولار أمريكي | + 6,0%)
السكر (115 مليون دولار | + 61,5%)
المغرب (208 مليون دولار أمريكي | + 24,8%)
السكر (146 مليون دولار | + 116%)
تونس (135 مليون دولار أمريكي | + 5,0%)
التبغ (11 مليون دولار | + 109%)

- من جهة أخرى، فمن المتوقع أن يؤدي الأداء الجيد للقطاع الزراعي البرازيلي خلال عام 2020 إلى الاستمرار في تحفيز الصادرات العربية إلى البرازيل من الأسمدة على مدار العام. فخلال فترة ما بين يناير – مايو 2020 سجلت الصادرات العربية من الأسمدة ما قيمته 778 مليون دولار أمريكي (+22,3%)، ليتصدر هذا المنتج قائمة السلع العربية المصدرة إلى البرازيل، متجاوزاً الوقود المعدني.

- على الرغم من تراجع الصادرات والواردات، فقد حافظت الدول العربية على مكانتها ضمن قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل، إذ أنها تحتل المرتبة الثالثة كوجهة للصادرات البرازيلية، والمرتبة الرابعة من حيث حجم الواردات.

- صادف شهر مايو نهاية شهر رمضان المبارك، الذي يصوم فيه المسلمون ويمتنعون عن ممارسة العديد من الأنشطة، امتثالاً لركن من أركان الإسلام الخمسة. وتلك هي إحدى العوامل التي تفسر تراجع الصادرات العربية للبرازيل، التي يزداد حجمها عادة، من حيث القيمة والكمية، في النصف الثاني من كل سنة.

1- السياق الدولي وأثره على التجارة الخارجية البرازيلية مع الدول العربية

مع صدور أحدث البيانات عن الأداء الاقتصادي بدأت تداعيات جائحة كورونا على النشاط الإقتصادي تؤجج المخاوف من أن تشهد البرازيل تباطؤاً حاداً وما يترتب على ذلك من التأثير السلبي على مستوى الثقة والطلب والعمالة والإنتاج وجمع الضرائب. هذه المجموعة من العوامل أدت إلى زيادة إدراك المخاطر، لا سيما في البلدان التي لم تكن تتمتع بالاستدامة المالية قبل تفشي الوباء. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها عدة دول لإحتواء الأضرار الإقتصادية، فقد وصل معدل البطالة إلى مستويات قياسية، وتجلت هذه الآفة بأوضح صورها في قطاع التجارة الخارجية.

وأفاد صندوق النقد الدولي أن نفقات السياسات المالية التي تبنتها العديد من الحكومات في مختلف أرجاء العالم بلغت 7,8 تريليون دولار أمريكي، حيث شملت منح الإعانات للعاطلين عن العمل وتقديم المزيد من القروض للشركات في إطار مواجهة تفشي فيروس كورونا، مع التركيز على الحفاظ قدر الإمكان على متانة العلاقات الإقتصادية القائمة ما بين الشركات والموظفين والمستهلكين والدائنين والمدينين. والجدير بالذكر أن السياسات التي تشمل ضمان القروض، ودعم السيولة للشركات، وبرامج إعانات الأجور، ومساعدة العائلات المحدودة الدخل، وتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة، هي من بين الإجراءات الأكثر تنفيذًا في البلدان التي شملتها الدراسة التي أعدها صندوق النقد.

ووفقاً لدراسة أخرى أعدتها منظمة العمل الدولية (ILO) فإن نسبة 94% من مجموع العاملين في العالم يقيمون في بلدان طبقت إلى حد ما منهج التباعد الاجتماعي. ففي أواسط شهر مايو كانت نسبة 20% من العاملين يعيشون في مناطق سمحت فيها الحكومات المحلية بإبقاء شركات الأعمال والخدمات الأساسية مفتوحة؛ ونسبة 69% كانوا يعيشون في مناطق شملت فيها إجراءات الحجر الصحي عدد قليل من القطاعات وفئات العمل؛ ونسبة 5% في بلدان لم تطبق إجراءات الإغلاق.

تقديرات الإنخفاض في ساعات العمل (% من المجموع)
المصدر: منظمة العمل الدولية

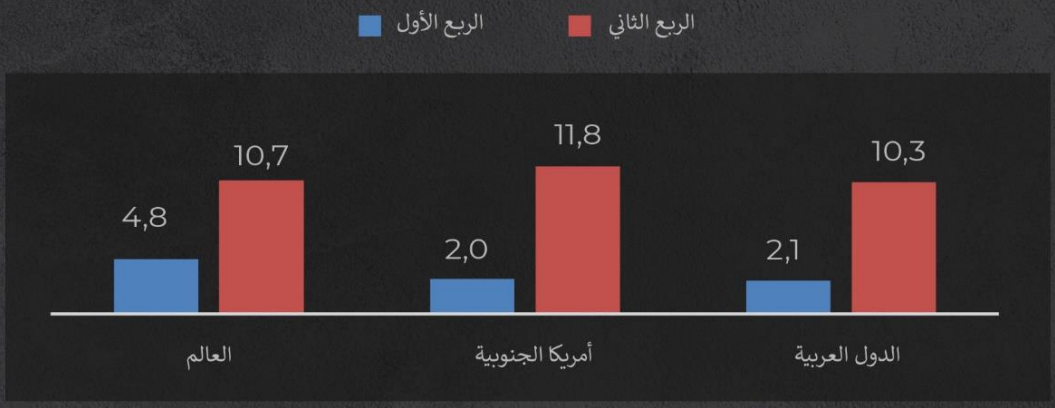

تقدر منظمة العمل الدولية انخفاضاً بنسبة 10.7% في عدد ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، أي ما يعادل خسارة 305 وظائف بدوام كامل. علماً بأن واحد ضمن كل ستة شباب عاملين خسروا وظائفهم منذ بداية الجائحة، فيما انخفضت ساعات عمل أولئك الذين احتفظوا بوظائفهم بنسبة 23%. كما وصل معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 14,7% من القوة العاملة في أبريل، ليضاف إلى الأرقام السلبية التي قدرتها منظمة العمل الدولية. وأشار المسح الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن 46% من العاملين في الدول العربية واصلوا العمل من المنزل و31% أوقفوا أنشطتهم تماماً، و23٪ قسموا ساعات العمل بين المنزل ومكان العمل.

معدل البطالة - الولايات المتحدة الأمريكية

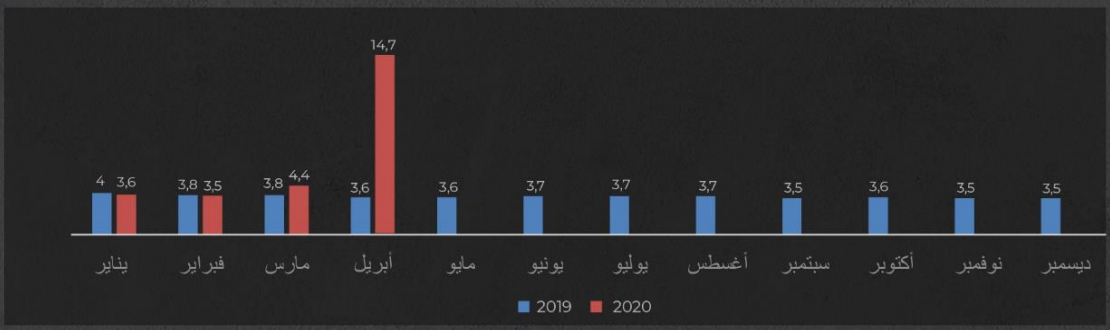

المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي

ومن أهم العوامل التي تساهم في انخفاض معدل الثقة (أو زيادة في إدراك المخاطر)، هي إمكانية هبوط النشاط الإقتصادي نتيجة انتقال العدوى على نطاق واسع و/ أو اتخاذ إجراءات احترازية أكثر تقييداً، إضافة إلى التقلبات التي شهدتها أسعار السلع، والإجهاد المالي، والآثار السلبية الناتجة عن الأحداث المناخية المحتملة، وظهور الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن عدم الرضا إزاء تفشي البطالة والفقر وعدم المساواة، وانعدام الصلة بين مصالح الحكومات والسكان في العديد من البلدان.

- تطور أسعار السلع في السوق الدولية (100 = 2006)

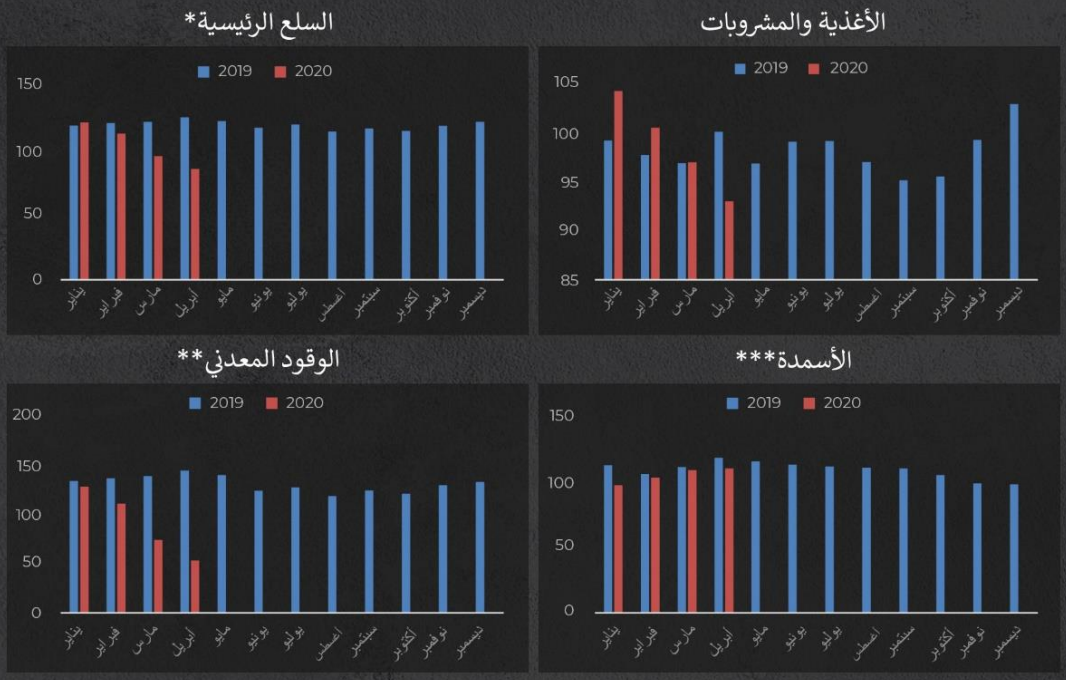

المصدر: صندوق النقد الدولي. *المحروقات وغير المحروقات، **البترول والغاز الطبيعي والفحم والبروبان، ***البوتاسيوم واليوريا والفوسفات ثنائي الأمونيوم.

بدأ تدني مستوى الإنتاج والطلب على النفط، نتيجة التباعد الإجتماعي، يسبب مشاكل في إيجاد أمكنة لتخزين النفط المستخرج. فنتيجة توقف أغلب الأنشطة الإقتصادية والقيود التي فرضتها إجراءات التباعد الإجتماعي، تراكم مخزون النفط. وبالتالي لجأت الدول الأعضاء في "أوبك" والولايات المتحدة إلى خيار تخفيض الإنتاج. إضافة إلى ذلك فقد بدأت الكثير من الشركات بتأجير ناقلات النفط لتخزين كميات قياسية من النفط الخام في البحر، نظراً لصعوبة التخزين براً.

وبالتالي فلم يكن هنالك مفر من تدني مستوى ثقة المستثمرين إزاء أداء الإقتصاد العالمي على المدى القصير، لكن هناك مؤشرات تشير إلى توسع النشاط الإقتصادي خلال النصف الثاني من العام الجاري، وبالتالي زيادة الطلب على النفط. علماً بأن قدرات التخزين، براً أو بحراً، اقتربت من حدها الأقصى خلال شهر مايو. وبدون استئناف الأنشطة الإقتصادية، ولو بشكل تدريجي، لتحرير مساحة للتخزين، فإن عملية إنتاج النفط ستواجه ارتفاع تكاليف التخزين، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتج إلى مستوى أدنى بكثير من معدل الأسعار خلال الأعوام الأخيرة السابقة.

أداء سوق السندات السلعية 2020
مؤشر: معدل يناير 2020 = 100

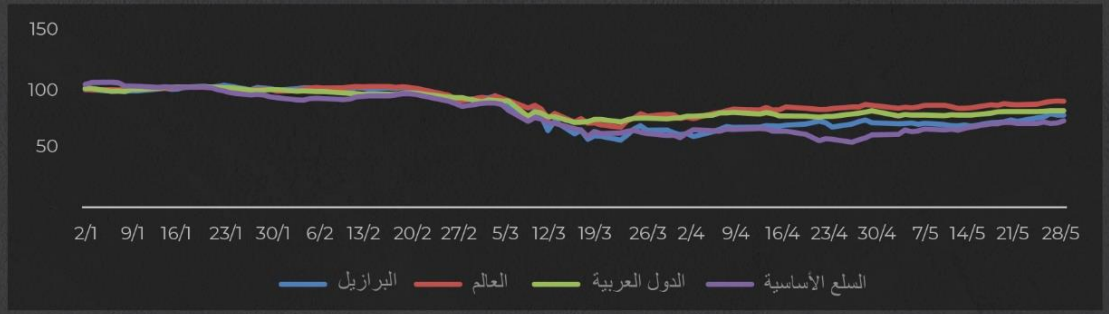

المصادر: مؤشر داو جونز (2020/05/31). البرازيل (مؤشر ستاندرد اند بورز للناتج المحلي الإجمالي البرازيلي). العالم (مؤشر ستاندرد اند بورز غلوبال 1200). العالم العربي (مؤشر ستاندرد اند بورز للدول العربية). السلع (مؤشر ستاندرد اند بورز للسلع).

لقد أضحت تداعيات الجائحة على التجارة الخارجية البرازيلية ظاهرة وجلية. فخلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بلغت قيمة الصادرات البرازيلية إلى العالم 84,5 مليار دولار أمريكي، وهذا يعني انخفاضاً بنسبة 7,2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. كما انخفضت قيمة الواردات من 70,7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، إلى 68,9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أي ما يعادل انخفاضاً بنسبة 2,5%. كذلك الأمر بالنسبة للتدفق والفائض التجاريين اللذين تراجعا بنسبة 5,1% و23,5% على التوالي، بالرغم من رجحان كفة الميزان التجاري لصالح البرازيل.

التجارة الخارجية البرازيلية - من يناير إلى مايو
(مليار دولار أمريكي)

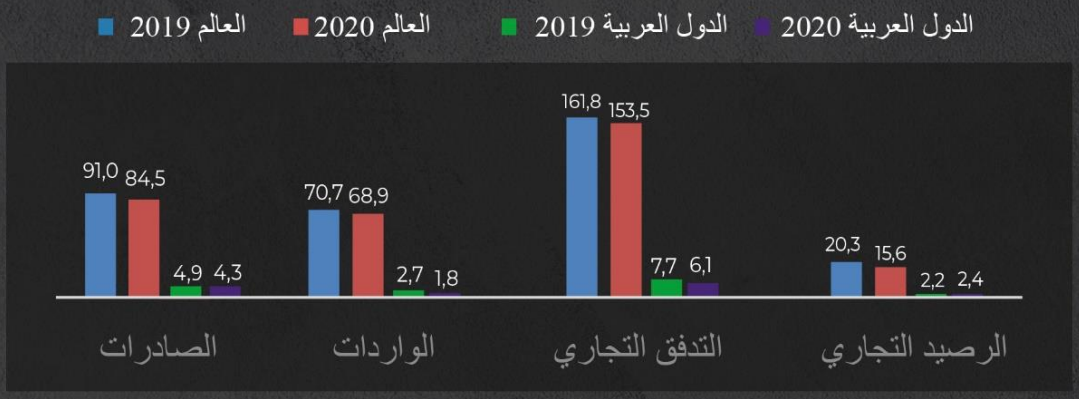

المصدر: وزارة الإقتصاد

كما انخفضت الصادرات والواردات والتدفقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، بنسبة 33,5% و13,6% و 20,7%، على التوالي. حيث بلغت قيمة الصادرات العربية إلى البرازيل 1,8 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة الواردات 4,3 مليار دولار أمريكي، لتسجل المبادلات التجارية تدفقاً بقيمة 6,1 مليار دولار أمريكي خلال العام الجاري. وسجل الميزان التجاري عجزاً للبلدان العربية. لكن هذه الأرقام أبقت العالم العربي في قائمة الشركاء التجاريين الأساسيين للبرازيل، حيث احتل المرتبة الرابعة في قائمة الموردين للبلاد، وثالث أكبر وجهة للصادرات البرازيلية.

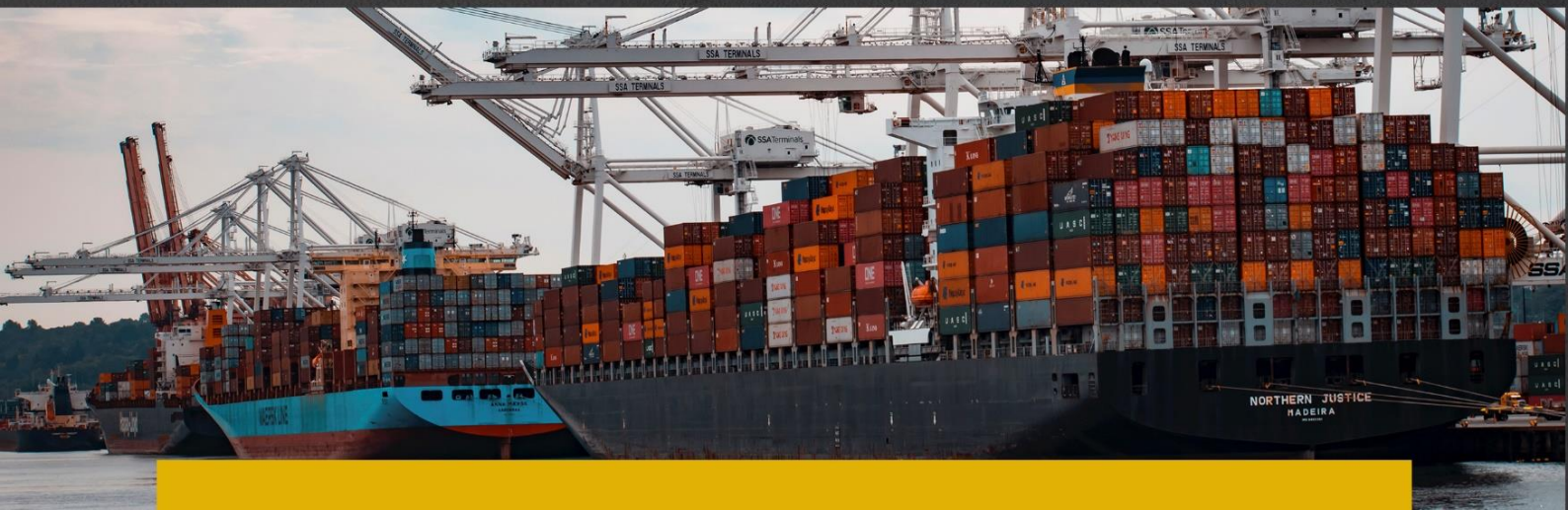

الأداء المقارن للشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل في عام 2020

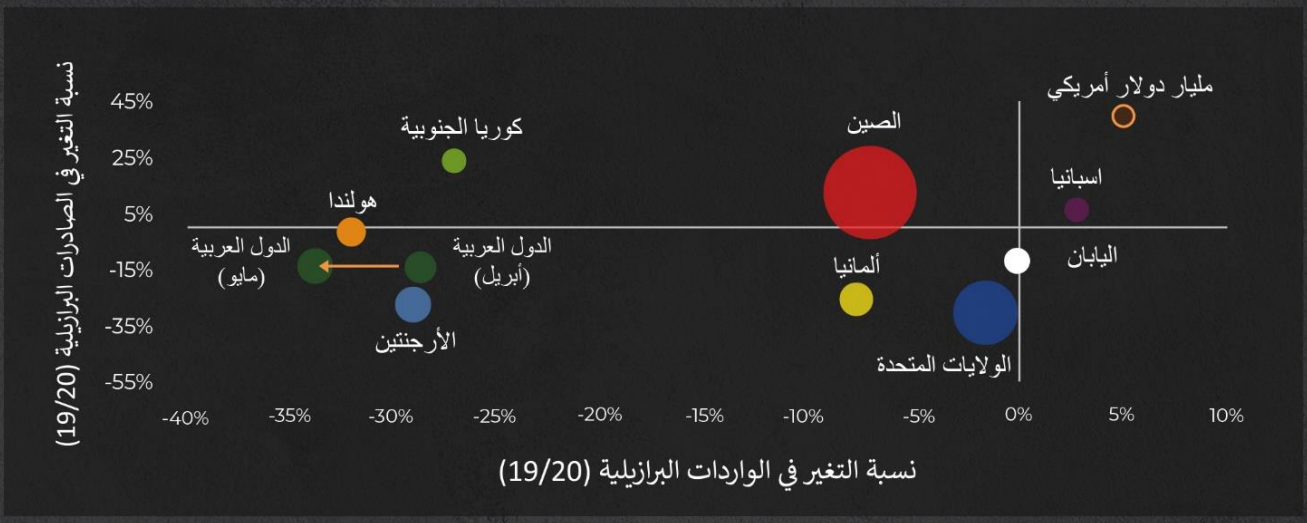

المصدر: وزارة الإقتصاد. حجم الدوائر يعكس قيمة التدفق التجاري بين البرازيل والبلد المعني بين يناير ومايو 2020 ، باستثناء دائرة "الدول العربية (أبريل)" التي تظهر تدفق التجارة بين يناير وأبريل 2020.

إن إعتماد قائمة السلع المتبادلة بين الدول العربية والبرازيل على بضعة منتجات معينة، كالمنتجات الزراعية ومصادر الطاقة الأحفورية، يفسر إلى حد ما انخفاض حركة الصادرات والواردات بين المنطقتين، نظراً لتراجع أسعار هذه السلع في السوق الدولي، إضافة للقيود المفروضة على دخول وخروج البضاعة، كإجراءات الحجر الصحي، والتفتيش الصحي، وما إلى ذلك من إجراءات أخرى. ناهيك عن التداعيات السلبية لقواعد التباعد الإجتماعي على جانبي العرض والطلب.

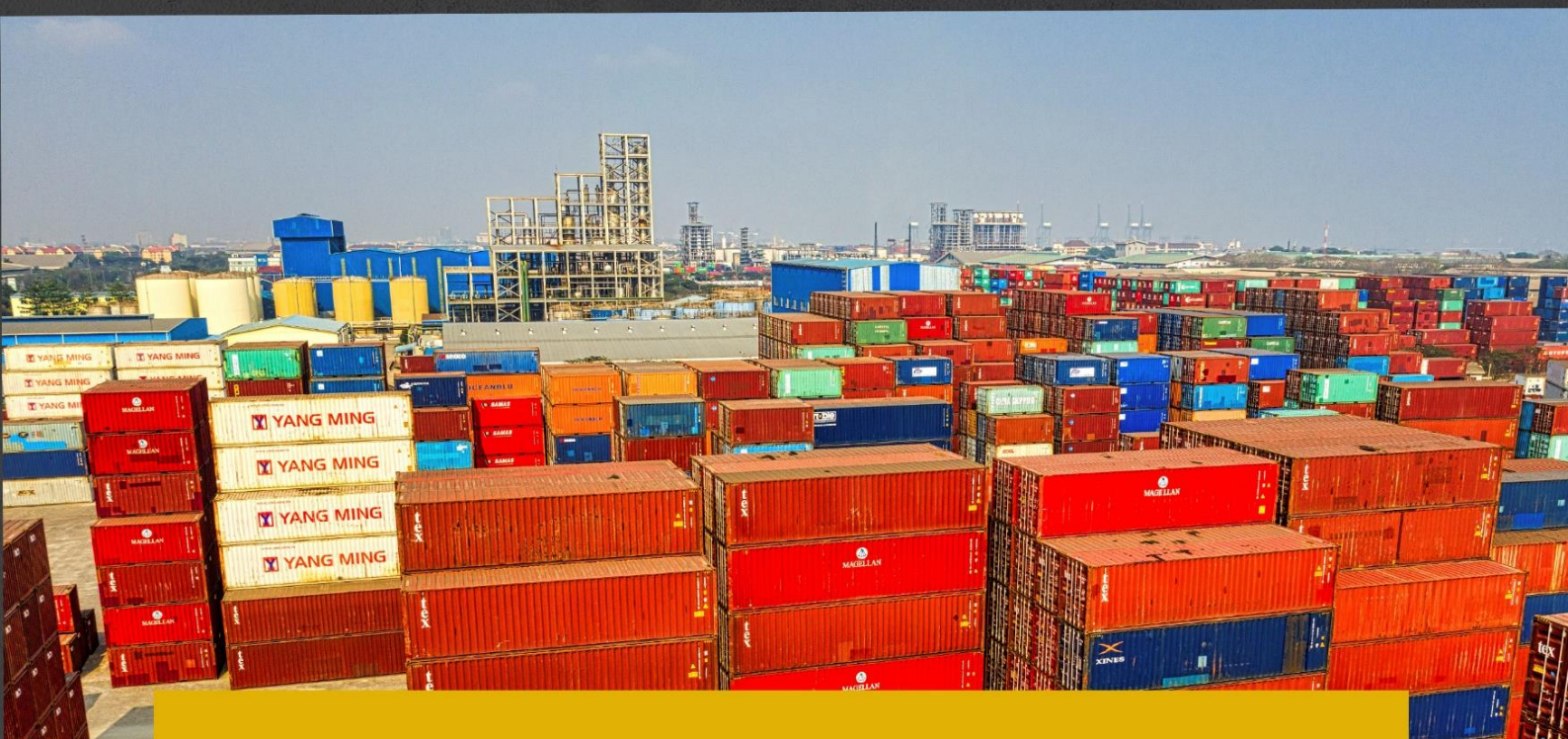

2- الصادرات العربية للبرازيل

جاء وباء كورونا ليضرب عرض الحائط معظم التقديرات حول الأداء الإقتصادي في المستقبل القريب لأي مؤشر إقتصادي. وهناك إجماع بأن البرازيل تواجه إحدى أسوأ المراحل التي مرت بها البلاد على الإطلاق. وتشير التقديرات الأخيرة التي وردت في "تقرير فوكوس" الأخير الذي أعده البنك المركزي البرازيلي حول أداء الإقتصاد الوطني في عام 2020، إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,48% حتى نهاية العام الحالي. كما انخفض مؤشر ثقة رجال الأعمال والمستهلكين إزاء الأداء الإقتصادي. لكنه مع ذلك فمن المنتظر أن يبدأ الإقتصاد البرازيلي بالتعافي، أو في أسوأ الحالات بالتوقف عن الإنحدار، في الربع القادم من عام 2020، في ظل التطورات الأخيرة المتعلقة بعودة النشاط التجاري تدريجياً وعدم اللجوء إلى إجراءات أكثر تقييداً لفرض قواعد التباعد الإجتماعي. لكن هذا التعافي لن يكون كافياً لتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن تفشي الوباء وإجراءات التباعد الإجتماعي المفروضة منذ مارس الماضي.

مؤشر الثقة لدى المستهلكين ورجال الأعمال

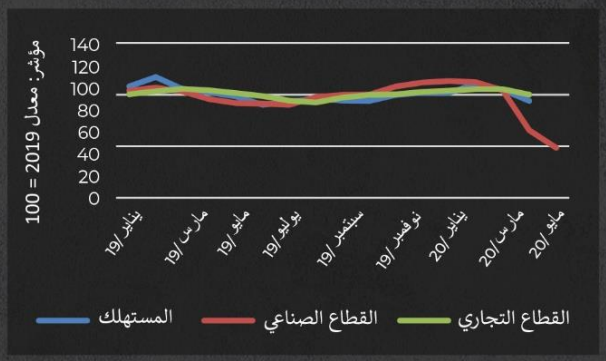

التوقعات حول نتائج إجمالي الناتج المحلي لعام 2020

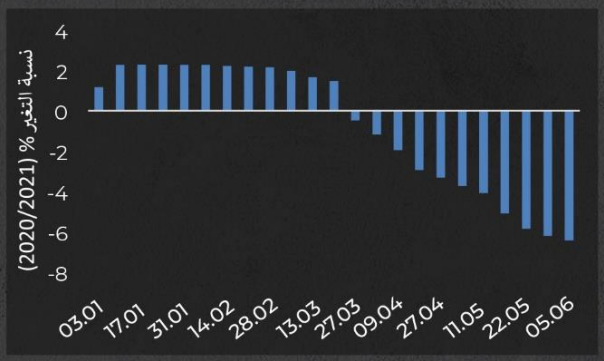

المصادر: البنك المركزي البرازيلي والإتحاد الوطني للصناعة (مؤشر الصناعة) والإتحاد التجاري لولاية ساو باولو

لا شك بأن انخفاض النشاط الإقتصادي وتدني مستوى ثقة رجال الأعمال والمستهلكين إزاء أداء الاقتصاد البرازيلي، إلى جانب ارتفاع معدل البطالة وقيمة الدولار، يفتح الآفاق أمام التوقعات التي تشير إلى تراجع الواردات البرازيلية. وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية ما بين البرازيل والبلدان العربية فإن التداعيات السلبية ستتجلى في الصادرات العربية من الوقود المعدني. فحتى مايو 2020 شهد تصدير هذه السلعة إلى البرازيل انخفاضاً بنسبة 60,1%، لتصل قيمة هذه الصادرات إلى 690,3 مليون دولار أمريكي.

النشاط الإقتصادي والواردات البرازيلية من الوقود المعدني من الدول العربية

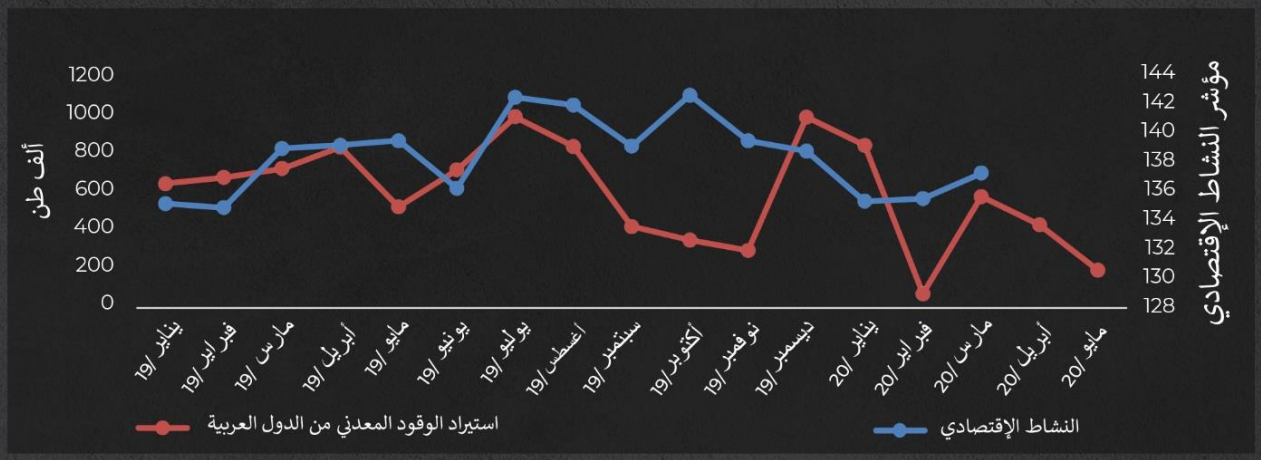

المصدر: وزارة الإقتصاد والبنك المركزي البرازيلي.

والجدير بالملاحظة أن القيم الشهرية المبينة في الرسم البياني تشير إلى الشهر السابق، في محاولة للتحقق من العلاقة بين واردات الوقود المعدني من قبل الشركات لمواصلة عملياتها وفقًا للأداء المتوقع للاقتصاد في الفترة التالية. هذا يعني أن أرقام يناير 2019 المبينة في الرسم البياني تشير إلى مؤشر النشاط الاقتصادي لشهر يناير 2019 والاستيراد البرازيلي للوقود المعدني من الدول العربية في ديسمبر 2018. وكذلك الأمر بالنسبة للأشهر المتبقية. وعلى الرغم من أن البيانات الأخيرة حول النشاط الاقتصادي التي طرحها البنك المركزي البرازيلي تعود إلى مارس 2019، فإن انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية، والتداعيات السلبية على الإنتاج والاستهلاك جراء تفشي الوباء، وانخفاض مستوى ثقة الشركات والمستهلكين، وارتفاع معدل البطالة، توضح تراجع واردات البرازيل من الوقود المعدني من الدول العربية حتى تاريخه من عام 2020.

وتأكيداً على انخفاض النشاط الإنتاجي في البرازيل، أشار المسح الشهري، الذي أعدته "المؤسسة البرازيلية للجغرافيا والإحصاء (IBGE)، إلى انخفاض الإنتاج الصناعي في البلاد بنسبة 8,2% حتى أبريل 2020. وفي شهر أبريل، انخفض هذا المؤشر بنسبة 18,8% مقارنة بشهر مارس. وخلال الأشهر الـ 12 المنتهية في أبريل، سجل الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 2,9%. أما المؤشرات الأخرى التي تبين انخفاض النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة في البرازيل، فتشير إلى زيادة طلبات إشهار الإفلاس بنسبة 30% خلال الفترة ما بين مايو وأبريل 2020، وزيادة طلبات إعادة التنظيم المالي بنسبة 68,8%، وفقًا لما أصدرته "شركة بوا فيستا" (Vista Boa).

ومن جهة أخرى، فمن المتوقع أن يؤدي الأداء الجيد للزراعة البرازيلية خلال عام 2020، إلى تحفيز الصادرات العربية من الأسمدة على مدار العام. فحتى شهر مايو من العام الجاري بلغت قيمة الصادرات العربية من هذا المنتج 778 مليون دولار أمريكي (+ 22,3%)، ليتصدر هذا المنتج قائمة السلع العربية المصدرة إلى البرازيل، متجاوزاً الوقود المعدني.

نسبة التغير التي طرأت على الناتج الإجمالي المحلي البرازيلي، من حيث القطاعات الإقتصادية (بالمقارنة ما بين الأرباع الأربعة الأخيرة والأرباع الأربعة السابقة لها مباشرة)

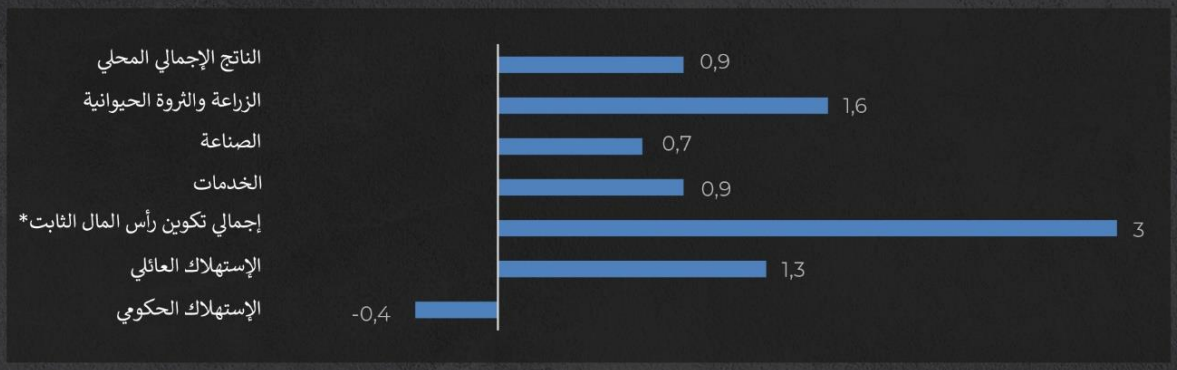

المصدر: المؤسسة البرازيلية للجغرافيا والإحصاء (IBGE).

عززت أزمة "كوفيد-19" إعتزام العديد من الدول تنويع وتوسيع نطاق أنشطتها الصناعية لتشمل قطاعات أخرى، وذلك للحد من اعتمادها على السوق الخارجية لتزويدها بما تعتبره ضروريًا. وفيما يتعلق بالبرازيل، أكدت وزيرة الزراعة "تيريزا كريستينا" الحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلي من القمح، وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة الطلب على الأسمدة على المدى المتوسط.

أبرز الدول العربية المصدرة إلى البرازيل خلال الفترة ما بين يناير – مايو 2020

أبرز الدول المصدرة		أبرز الدول من حيث نسبة نمو الصادرات إلى البرازيل	
البلد	(مليون دولار) // نسبة التغيير 20/19	البلد	نسبة التغيير 20/19 // (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	631 دولار// - 31,7%	قطر	+ 196,7% // 186 دولار
المغرب	407 دولار// + 40,4%	المغرب	+ 40,4% // 407 دولار
الجزائر	290 دولار// - 61,7%	الأردن	+ 1.708% // 19 دولار
قطر	186 دولار// + 196,7%	لبنان	+ 74,4% // 2 دولار
الإمارات العربية المتحدة	129 دولار// - 41,7%		

السلع الرئيسية المصدرة من قبل الدول العربية إلى البرازيل في عام 2020

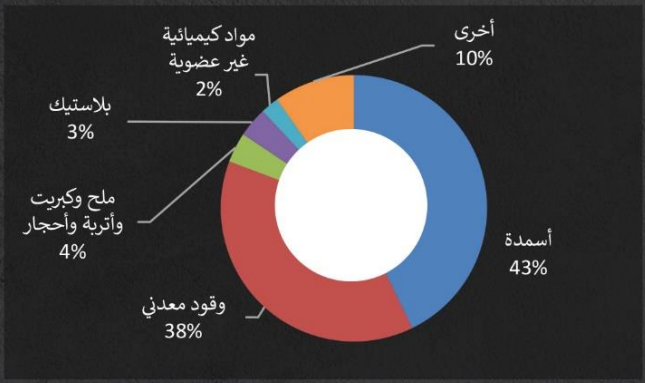

الواردات البرازيلية من حيث الكثافة التكنولوجية

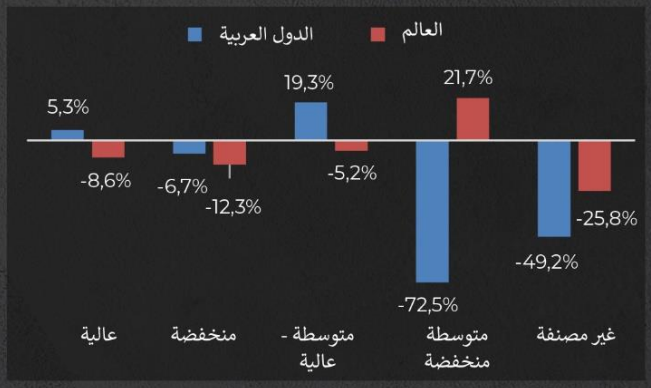

صادرات الدول العربية إلى البرازيل من حيث الكثافة التكنولوجية

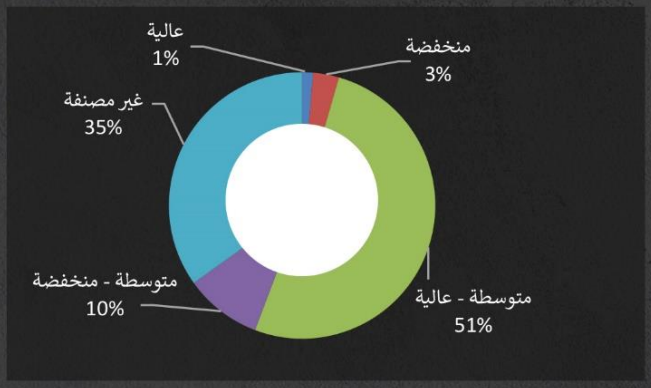

الواردات البرازيلية من حيث القيمة المضافة

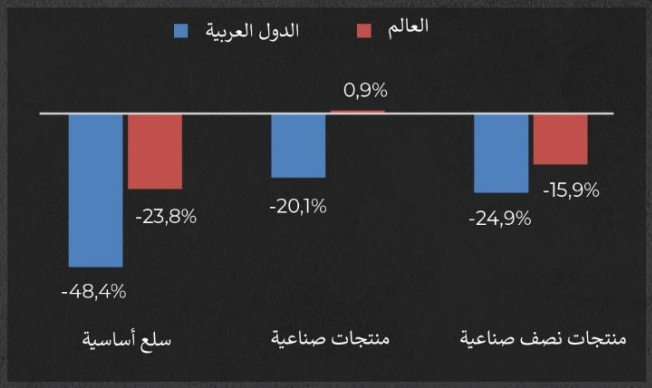

صادرات الدول العربية إلى البرازيل من حيث القيمة المضافة

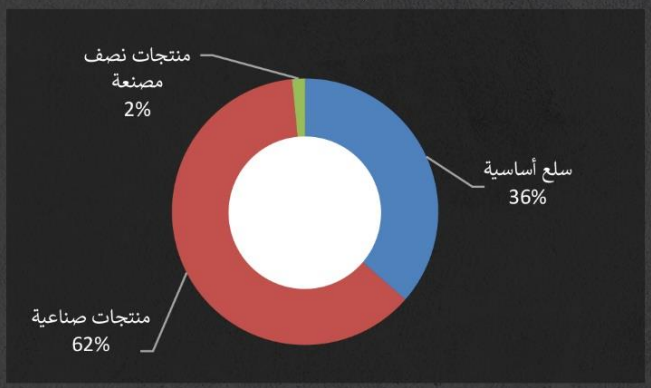

3- االواردات البرازيلية من الدول العربية

صادف شهر مايو نهاية شهر رمضان المبارك (عيد الفطر)، الذي يصوم فيه المسلمون ويمتنعون عن ممارسة العديد من الأنشطة، امتثالاً لركن من أركان الإسلام الخمسة. وتلك هي إحدى العوامل التي تفسر تراجع الصادرات العربية للبرازيل، التي يزداد حجمها عادة، من حيث القيمة والكمية، في النصف الثاني من كل عام. لكنه بالرغم من ذلك لا يمكن تجاهل آثار الوباء على انخفاض هذه الواردات بنسبة 13,6% في عام 2020، لتصل إلى 4,3 مليار دولار أمريكي.

احركة الواردات الموسمية للدول العربية

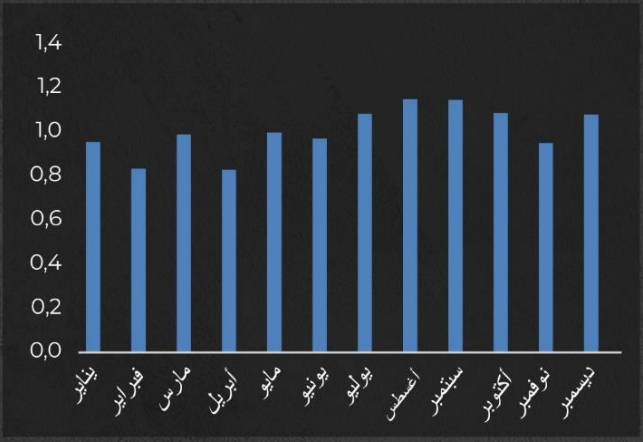

وقد طالت التداعيات السلبية للجائحة على حد سواء السكان (بسبب البطالة أو الخوف من فقدان العمل)، والأعمال التجارية (انخفاض عدد المستهلكين المحليين والأجانب)، وكذلك المالية العامة (بسبب انخفاض التحصيل الضريبي بشكل عام و عائدات النفط للدول المصدرة). ويقدر صندوق النقد الدولي حجم انفاق دول مجلس التعاون الخليجي على إجراءات مكافحة الوباء بحوالي 120 مليار دولار أمريكي، موجهة بشكل رئيسي إلى الإنفاق على الصحة العامة، ودعم الفئات الأكثر ضعفاً، وتحفيز الطلب المحلي. أما بالنسبة لقطاع السياحة، الذي كان يعد من أبرز القطاعات الإقتصادية العربية من حيث توليد فرص العمل ووضع خطط التنويع، فقد تأثرت ايراداته بشكل كبير جراء أزمة كورونا.

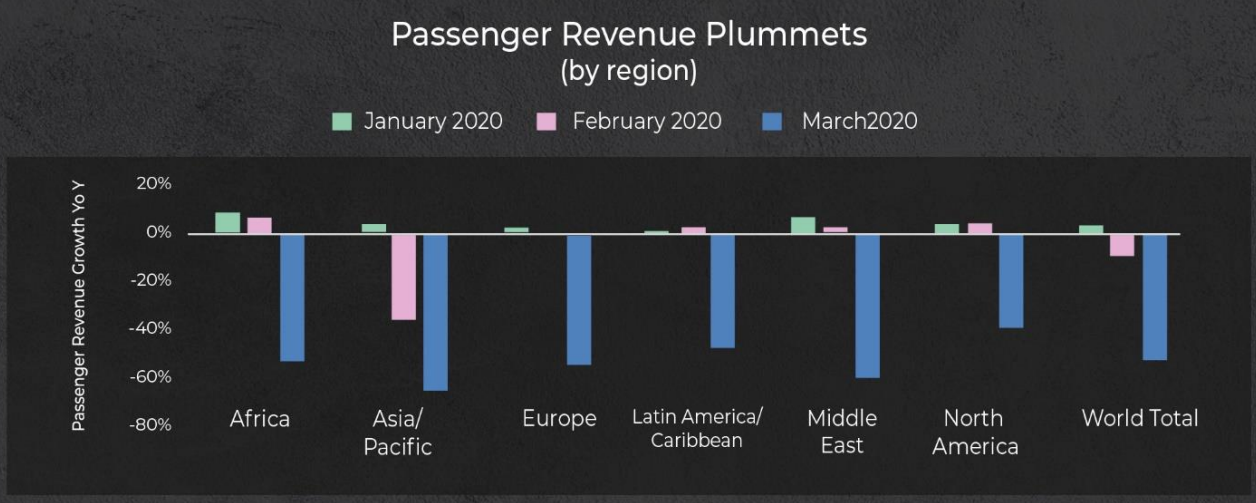

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

وقد أدت التداعيات السلبية لأزمة كورونا على المالية العامة إلى تأجيل المشاريع الاستثمارية من قبل القطاع العام في المنطقة العربية، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد. كما اضطرت حكومات المنطقة إلى تبني سياسات لاستعادة التوازن المالي، كقرار الحكومة السعودية برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، اعتباراً من أول يوليو المقبل. وعلى حد تعبير السيد محمد الجدعان، معالي وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، فإنه إضافة إلى زيادة نسبة الضرائب، فمن المقرر إلغاء أو تمديد أو تأجيل بعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لبعض الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تخفيض المخصصات لبرامج مختلفة في سياق تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى للسنة المالية. والمقصود بـ "الرؤية" التي تطرق إليها معالي الوزير هي خطة تحسين تنويع الإقتصاد، التي أطلقتها الحكومة تحت اسم "رؤية 2030" التي تشمل سلسلة من الاستثمارات الهادفة إلى تقليل الإعتماد على دخل النفط، وتوفير متطلبات سوق العمل، ورفع نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي. هذا ومن الممكن العثور على استراتيجيات وخطط مماثلة في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، سواء في البلدان المصدرة أو المستوردة للنفط.

أبرز الدول العربية المستوردة من البرازيل خلال الفترة ما بين يناير – مايو 2020

أبرز الدول المستوردة		أبرز الدول من حيث نمو وارداتها من البرازيل	
البلد	مليون دولار // نسبة التغيير 20/19	البلد	نسبة التغيير 20/19 // (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	781 دولار// - 6,0%	العراق	+ 6,0% // 215 دولار
الإمارات العربية المتحدة	734 دولار// - 20,4%	المغرب	+ 24,8% // 208 دولار
مصر	485 دولار// - 23,5%	تونس	+ 5,0% // 135 دولار
الجزائر	460 دولار// - 0,3%	الكويت	+ 7,2% // 91 دولار
البحرين	309 دولار// - 3,6%	ليبيا	+ 8,9% // 91 دولار

الواردات العربية من البرازيل من حيث الكثافة التكنولوجية

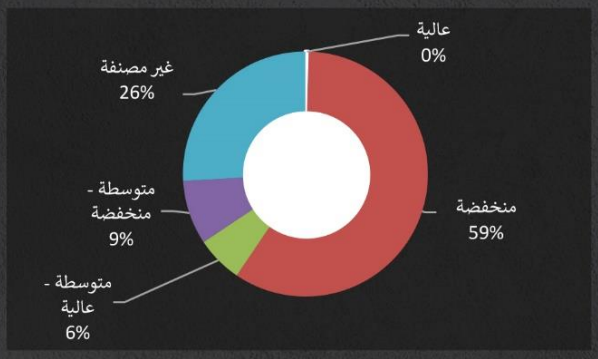

السلع الرئيسية التي استوردتها الدول العربية من البرازيل في عام 2020

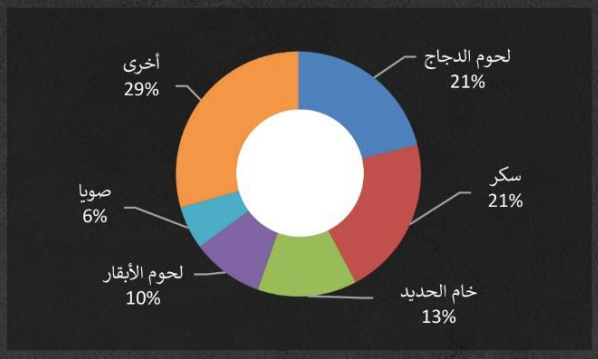

الواردات العربية من البرازيل من حيث القيمة المضافة

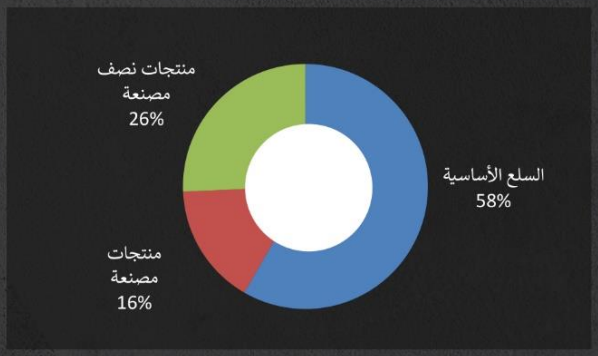

الصادرات البرازيلية من حيث الكثافة التكنولوجية

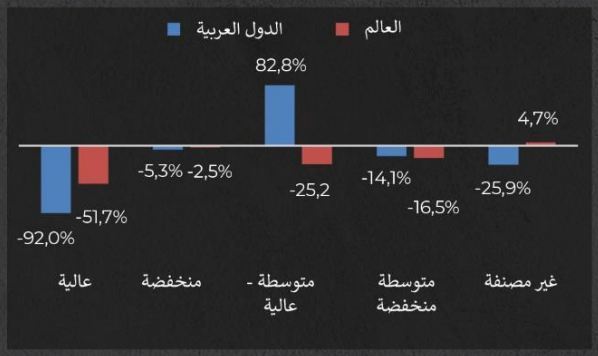

الصادرات البرازيلية من حيث القيمة المضافة

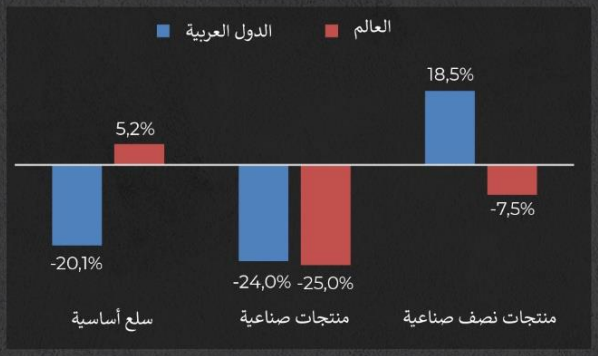

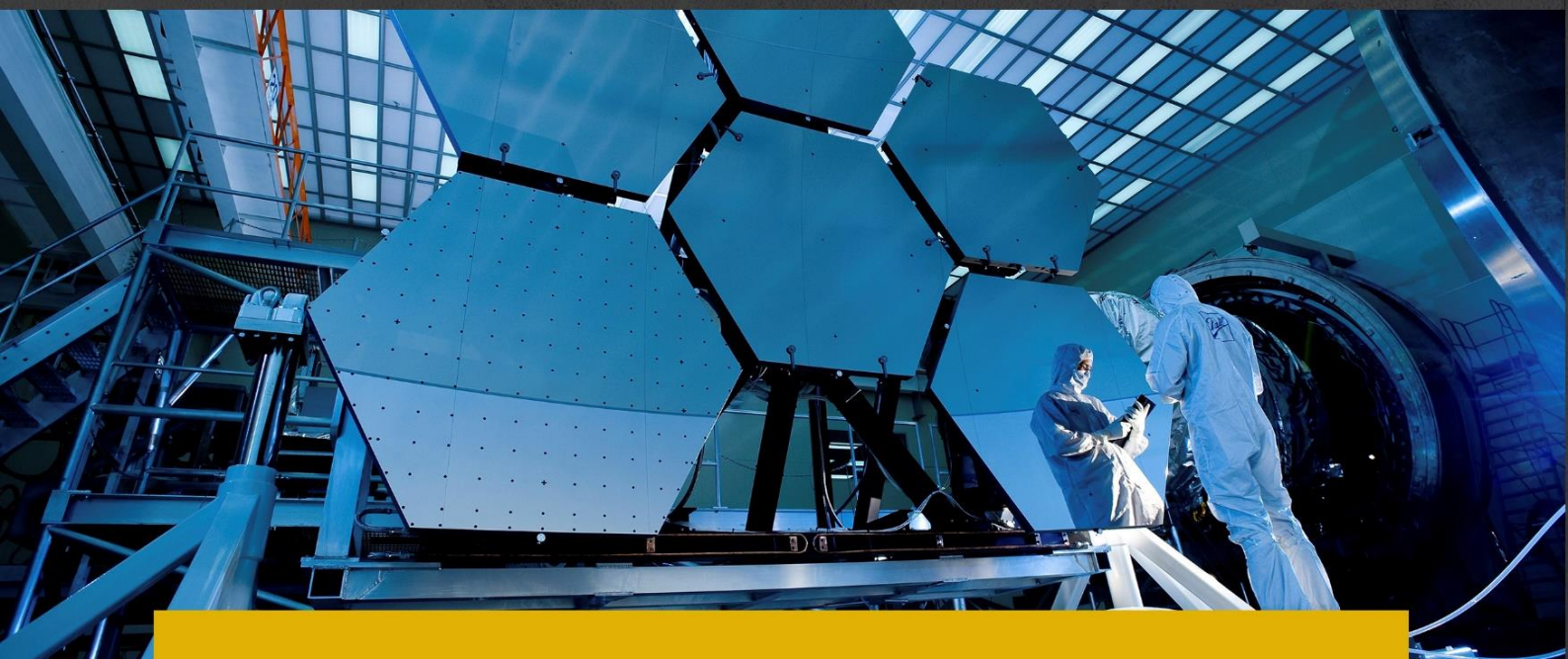

4- الواردات البرازيلية من الإمدادات المستخدمة في مكافحة "كوفيد-19"

تماشياً مع الإجراءات التي اتخذتها البرازيل لمكافحة جائحة "كوفيد-19" بلغت قيمة الواردات من المعدات والمنتجات والمدخلات ذات الصلة 2,76 مليار دولار أمريكي، خلال الفترة ما بين يناير – مايو 2020، أي ما يعادل زيادة بنسبة 6,6% بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. وفي الوقت نفسه شهدت الصادرات البرازيلية لهذه السلع انخفاضاً بنسبة 7,6%، لتصل إلى 5597 مليون دولار أمريكي.

التعريفة الجمركية المترتبة على واردات المستلزمات الطبية وتجهيزات المستشفيات من الدول ذات المعاملة التفضيلية

البلد	كافة المنتجات	الأدوية	المستلزمات	المعدات	معدات الوقاية الشخصية
الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية	4,8	2,1	6,2	3,4	11,5
البحرين	2,8	0	3,1	4,7	5,3
البرازيل	9,8	7,8	11	8,4	16,6
جيبوتي	20	8	19,9	26	26
مصر	5,8	1,5	5,1	4,2	27,6
الأردن	3,6	0	3,9	3,4	15,1
الكويت	3,1	0	3,1	4,6	5
موريتانيا	5,2	0	5,6	5,6	12,7
المغرب	7,1	9	7,7	2,5	12,3
سلطنة عمان	2,7	0	3	4,6	5
قطر	2,7	0	3	4,6	5
المملكة العربية السعودية	4,1	0	4,5	4,6	8,7
تونس	5,1	8,8	5,4	0	12,9
الإمارات العربية المتحدة	3,1	0	3,1	4,6	5
اليمن	5,4	5,4	5,4	7,7	7,7

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

بلغت الصادرات العربية للبرازيل من هذه السلع ما قيمته 3,5 مليون دولار أمريكي، وهذا يعني تراجعاً بنسبة 2,6% مقارنة بالأشهر الخمسة الأولى من عام 2019. والموردون العرب الرئيسيون للبرازيل من هذه السلع هم مصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب. ومن جهة أخرى بلغت الواردات العربية من البرازيل ما قيمته 4,2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل انخفاضاً بنسبة 18% مقارنة بفترة ما بين يناير - مايو 2019. وأبرز الدول المستوردة كانت الإمارات العربية المتحدة والسودان والمملكة العربية السعودية.

أبرز الدول الموردة للإمدادات المستخدمة في مكافحة وباء كورونا في عام 2020

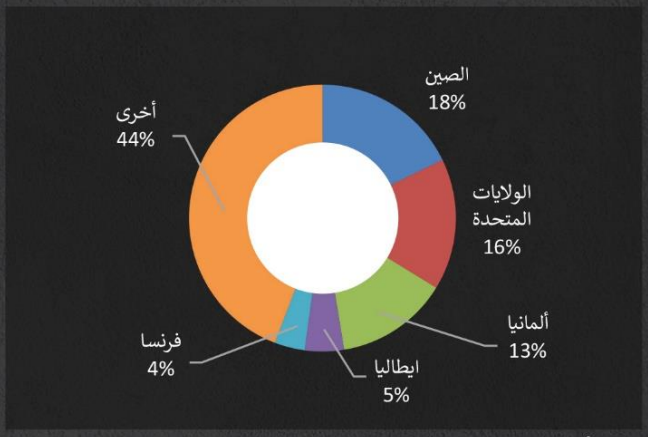

الإستخدام النهائي للواردات (2020)

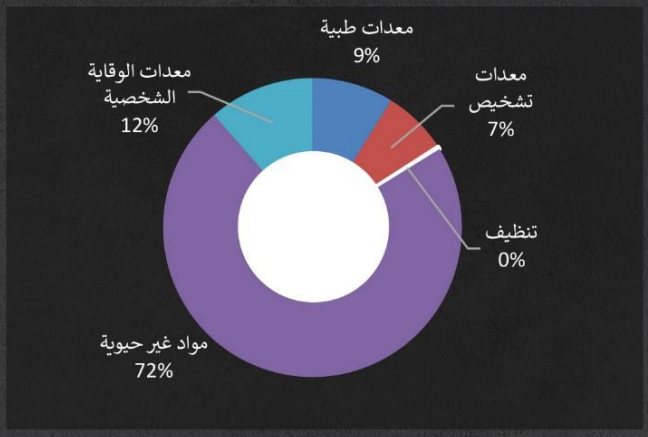

أبرز الدول المستوردة للإمدادات المستخدمة في مكافحة كورونا (2020)

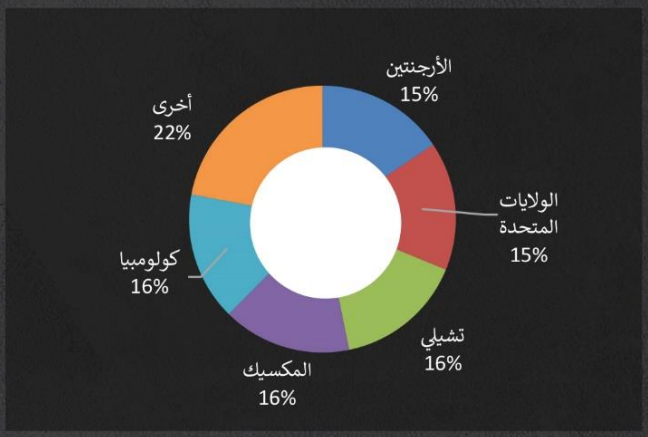

الإستخدام النهائي للواردات (2020)

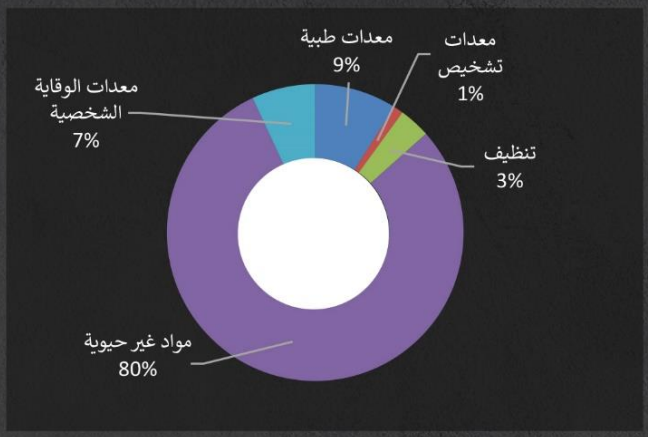

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

WWW.CCAB.ORG.BR

im@ccab.org.br

Headquarters

Brazil - Sao Paulo

Av Paulista 283/287, - 10th floor

Postal Code: 01310-000 - São Paulo

Phone: +55 (11) 3145-3200

E-mail: ccab@ccab.org.br

Branch Office

Brazil - Santa Catarina

Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10

CEP: 88301-303- Itajaí SC

Telefone: +55 (47) 3075-0601

Telefone: +55 (47) 3075-0248

International Office

United Arab Emirates - Dubai

DMCC Branch 668981

Jumeirah Lake Towers

Phone: 971 4 429 5885

E-mail: chamber@ccab.org.br